http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1791) السنة السابعة - الأثنين (10) أيار 2010

خبراء اقتصاديون: المشاريع الاستثمارية هي الحل الامثل في الارتقاء بمستوى الخدمات وتطوير البنى التحتية

بغداد/ وكالات

وصف خبراء اقتصاديون المشاريع الإستثمارية بالركائز الاساسية لتحقيق التنمية والازدهار والدعامة التي يستند عليها في الارتقاء بمستوى الخدمات وتطوير البنى التحتية التي تعاني من ضعفها البلاد، اضافة الى الاسهامات الاجتماعية في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل.

واكدوا بحسب الوكالة الاخبارية للانباء ان اسهامات هذه المشاريع سواء التنموية والانتاجية سوف ترتقي بسمعة العراق في مواصفات الانتاج الملتزم بالجودة العالية والعالمية والوصول بالقطاعات الستراتيجية الوطنية الى اوسع فضاءات المنافسة الخارجية.

وقال الباحث في مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية رافد حسون: ان تقديم الدولة التسهيلات المشجعة والفرص النادرة للمستثمرين ضرورية لايصال مشاريعهم الى النجاح وتحقيق اكبر قدر من المنافع لرفد الاقتصاد الوطني والركيزة الاساسية لخدمة قضايا التنمية.

واضاف حسون: خلال الاعوام الماضية تمت اقامة العديد من المؤتمرات الداعية الى جذب رؤوس الاموال الى العراق، الا ان الظروف المربكة التي يعيشها الوضع الداخلي لم تدفع الى انعكاس كبير لجدوى هذه المبادرات الاعلامية على مجمل الحراك الاستثماري والانتاجي في عموم البلاد، وراى حسون ان هذه المشاريع فرصة مهمة في تقليل نسب البطالة وتوفير فرص العمل سواء لذوي الشهادات الاكاديمية او غيرهم ، واستدرك ان هذا النوع من الخطوات سيعزز من ثقة المواطنين والمستثمرين على حد سواء في نية الدولة بتحقيق شي عملي.

من جانبها عدّت الاكاديمية الدكتورة ايناس حداوي تقديم المزايا المشجعة للمستثمرين اضافة الى تعديل قانون الاستثمار ذي الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ مؤخرا خطوة للانتقال ببرنامج اعادة اعمار العراق من مرحلة التلكؤ الى مصاف المجتمعات المتطورة.

وقالت حداوي: هذه التسهيلات قفزة نحو صنع تحولات ملموسة في مراحل التبادل التجاري وصناعة موازين المدفوعات لتجعل من العراق رقما مهما في اقتصاديات السوق عربيا ودوليا ،مشيرة الى ان خطوات الانتقال من الاقتصاد الحكومي المركزي الى الاقتصاد الحر مازالت تراوح في مكانها. واضافت حداوي: هناك اجماع واضح على تحرير العراق اقتصاديا من المركزية الى الحر، وهو طموح مشروع يمكننا تحقيقه طالما توفرت النوايا الجادة التي تعزز التفاهم الايجابي بين الدولة والقطاع الخاص..مؤكدة ترسيخ النموذج الاقتصادي للشراكة الفاعلة الذي نفذته الكثير من الدول مؤكدة ان المشاريع الإستثمارية هي الحل في الارتقاء بمستوى الخدمات وتطوير البنى التحتية.

واعرب عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين الدكتور علي المانع عن امله بان يصبح العام الجاري عام اعمار حقيقي وتنفيذ مشاريع استثمارية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال المانع: ان المشاريع التي اعلنت عنها الوزارات وهيئة الاستثمار ستكون محفوفة بالنجاحات اذا ما امتلكت عقلية منفتحة وادارة حديثة تتمكن بها ان تصنع من التحدي منصة انطلاق نحو تعزيز الواقع الاستثماري

واضاف المانع: ان الاستثمار الناجح لا يولد في بيئة خاملة ما لم يلب اهتمام الدولة به ويشعر بقوة المنافسين، وهنا نحتاج الى الدور الفعال للاعلام المتخصص لصالح الدولة والمجتمع، ويساعدنا على تطوير مواصفات التنافس وبناء قاعدة معلوماتية متكاملة عن افضل الشركات وترويج للفرص الاستثمارية الناجحة.

وبين المانع انه بالرغم من الازمة العالمية فان عجلة التطور والتنمية في كل دول العالم لم تتوقف، الا انها ادت الى ارباك عمل الشركات العالمية التي يفترض الالتفات اليها من قبل الدولة واستغلال رغبتها في العمل..مشددا على مسؤولية هيئة الاستثمار في مساندة الافكار الخلاقة والمشاريع الطموحة التي تحقق اهداف الاستثمار.

تجدر الاشارة الى ان هيئة الاستثمار تنوي اقامة مؤتمرات لجذب شركات عالمية للعمل في العراق بحسب مسؤولين فيها.

خبير: تخفيض نسب الفوائد على قروض المستثمرين يسهم في حل ازمة السكن

بغداد/ وكالات

اكد خبير اقتصادي ان تخفيض نسب الفوائد على القروض بالنسبة للمستثمرين في قطاع الاسكان من شانه الاسراع في حل ازمة السكن. وقال عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين علي المانع بحسب للوكالة الاخبارية للانباء ان ماتعيشه السوق العراقية من فوضى مضاربة بالعقار ادى الى ارتفاع اسعارها بشكل غير عملي لايتوازى مع الواقع العراقي مما يحتاج الى نظرة علمية من قبل الجهات المسؤولة في اعطاء اولوية الى الاستثمار لانجاح مشاريعه ودعمه بشكل اوسع. واضاف لايمكن ان تحقق الدولة وحدها نجاحا في المشاريع الاستثمارية الاسكانية وان تغطي كل المجالات الاساسية في ان واحد دون حركة استثمارية مرنة. مشددا على اهمية اقرار قانون لتخفيض نسب الفوائد على القروض للمستثمرين المحليين والاجانب في قطاع الاسكان. واوضح المانع ان قطاع الاسكان يشهد في دول المنطقة ثورة حقيقية تزحف توسعا في كل مساحة خالية سواء من خلال الاستثمار او زيادة الانفاق الراسمالي الحكومي وتنفيذ مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي. تجدر الاشارة الى ان قطاع الاسكان مازال دون المستوى المطلوب بسبب ارتفاع الطلب وقلة العرض من الوحدات السكنية.

تطوير ثلاثة حقول نفطية واستصلاح خمسين بئراً في ميسان

العمارة/ وكالات

أعلن مدير عام شركة نفط ميسان المهندس علي معارج عن التعاقد مع شركة(اويل سيرف) العراقية لاستصلاح(٥٠) بئرا نفطيا في مواقع مختلفة من الحقول النفطية في ميسان. وقال معارج بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان هذه الآبار بعضها متوقف والأخر منتج وان عملية استصلاحها يأتي لغرض زيادة طاقتها الإنتاجية. وأضاف: ان العمل يشمل تنشيط الحقول وإعادة إنتاجيتها من جديد بعد تقادمها واستنزاف الطبقات القديمة لمكمنها. وأوضح معارج:"ان هناك مشروعا آخرا من المرجح توقيع العقد الخاص به لإحالة حقول نفط البزركان وابو غرب والفكة الحدوديتين الى شركات سينوك الصينية لغرض تطويرها وحفر ابار جديدة. وتابع: ان اكثر من (١٠٠) بئر محفورة في هذه الحقول وصولا الى طاقة إنتاجية تقدر بـ (٤٠٠) ألف برميل يوميا.

جمعية حماية المستهلك: السوق المحلية تعاني إغراقاً في البضائع منخفضة الجودة

بغداد/ وكالات

قال نائب رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك سالم الجبوري ان عملية إغراق السوق العراقية بالسلع والخدمات دون المستوى تؤثر بشكل سلبي على المستهلك وعلى الحالة الاقتصادية للمواطن العراقي بشكل عام واضاف الجبوري بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا)"ان إغراق السوق بالبضائع منخفضة الجودة وانخفاض معايير السلامة فيها سترفع من حجم الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات"لكونها سريعة الاستهلاك ومنخفضة الثمن. وتابع"توجد معايير قياسية للجودة متعارف عليها لكن لايوجد التزام فعلي من قبل المستوردين بهذه المعايير لسعيهم لاستيراد بضائع واطئة الكلفة على حساب جودتها وكفاءتها وعدم توفر معايير السلامة فيها". وأشار الجبوري الى انه لا توجد سياسة تجارية مركزية هادفة تقوم بتحجيم هذه الحالة التي ترهق الوضع الإقتصادي للمواطن العراقي، مضيفاً انه"من المفترض وجود جهة مركزية فعالة لفحص المواد المستوردة ويفترض وجود رقابة فعالة لحماية المواطن من البضائع المستوردة دون المستوى، لكن المؤسسات التي تحمل على عاتقها هذه المهمة لايرتقي عملها للشكل الذي نطمح اليه". وبين"ان الظروف التي يعيشها البلد بشكل عام تعوق عمل الجهات الرقابية المتمثلة بجهاز التقييس والسيطرة النوعية وغيرها"لافتاً الى ان عدم توفر الامكانيات لدى الجهات التنفيذية يعوق السيطرة على المنافذ الحدودية بالشكل الذي يحكم السيطرة على البضائع المستوردة والتأكد من معايير جودتها. وتعاني السوق العراقية من أغراق في السلع الاستهلاكية سريعة التلف، وارتفع الطلب عليها لانخفاض ثمنها بالرغم من انخفاض معيار الجودة فيها، ولعدم وجود بديل عملي لهذه السلع.

البنك المركزي: تنحية رئيس مصرف او ادارته طبقاً لبنود قانون المصارف

بغداد/ وكالات

علل مستشار البنك المركزي العراقي تدخل البنك في تنحية رئيس مصرف او ادارته لمخالفته تطبيق بنود قانون المصارف ذي الرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤. وقال الدكتور مظهر محمد صالح بحسب للوكالة الاخبارية للانباء: ان مخالفته تطبيق بنود قانون المصارف ذي الرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ من قبل اي مصرف محلي تفرض تدخل البنك المركزي باجراءات القيمومة التي تعطي البنك حق ادارته والدعوة الى انتخاب هيئة عامة جديدة. واضاف ان هذا الاجراء يهدف الى تطوير عمل المصرف حتى لايتعرض للانهيار اضافة الى ان بقاءها يمس البنك المركزي مباشرة. مشددا على مسايرة المصارف للوائح الرقابية التي اقرها القانون ومعالجة اية اخفاقات. تجدر الاشارة الى ان البنك المركزي قرر تنحية رئيس وعضو مجلس إدارة المصرف العراقي الاسلامي.

مصرفي: حذف ثلاثة اصفار من العملة سينعكس ايجابيا على الاقتصاد العراقي

بغداد/ وكالات

قال خبير مصرفي ان عملية حذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية ستؤثر بشكل ايجابي على الاقتصاد العراقي لما تهدفه من تعديل لأوضاع العملة العراقية بشكل عام. وأوضح عبد العزيز حسون بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): هناك بلدان كثيرة اتخذت الإجراء نفسه منها تركيا التي حذفت ستة أصفار من عملتها، فلذلك من حق البنك المركزي العراقي ان يعدل سعر الصرف بهذه الطريقة، خصوصاً انه يوجد فرق واسع بالأرقام لم يعد يعبر عن قيمة الإنتاج المحلي العراقي". وأضاف: إذا ما تعدل سعر الصرف بشكل لائق فستكون المسألة مجدية برمتها خصوصاً ان البنك المركزي حدد آليات وخطط لأبدال الاوراق النقدية بأخرى ضمن القيمة الجديدة وبشكل وفترة مناسبة تتيح للجميع استبدال أوراقهم النقدية". ويذكر ان اعضاء من اللجنة الاقتصادية في البرلمان السابق حثوا البنك المركزي ووزارة المالية على معالجة ما وصفوه بالترهل النقدي للأموال العراقية من خلال رفع ثلاثة اصفار من العملة. ولفت حسون الى ان عملية رفع الأصفار الثلاث من العملة لن تؤثر بشكل كبير على السوق العراقية لأن الدينار الواحد سيعادل ألف دينار حالي، مضيفاً ان تأثير العملية سيتسم بالايجابية لدعم الاقتصاد العراقي من خلال خطة البنك المركزي في تعزيز سعر صرف العملة العراقية. ولم يحدد البنك المركزي متى سيتم تنفيذ العملية بينما تناقلت بعض المصادر الاعلامية تسريبات حول عدم امكانية تنفيذ البنك المركزي لهذه العملية حالياً لما ستستنزفه من موارد مالية وكوادر اقتصادية ضخمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

(إعلان مناقصة تجهيز آليات ومكائن زراعية رقم (١) تجهيز لعام ٢٠١٠)

يسر الهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي احدى تشكيلات وزارة الزراعة والكائنة في ابي غريب. ان تعلن عن وجود مناقصة سرية لحاجتها الى الآليات والمكائن الزراعية التالية:

١-مجرشة اعلاف مركزة.
٢-مور (حاشوشة).
٣-كابسة (رزامة اعلاف).
٤-جوبر ثرم اعلاف مسحوب.

فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة من ذوي الخبرة والاختصاص من الشركات والافراد والمكاتب المعتمدة والمسجلين لدى غرفة تجارة بغداد لعام ٢٠١٠ ولغاية الدرجة السادسة مراجعة مقر الهيئة /القسم القانوني لغرض الحصول على المواصفات الفنية لقاء مبلغ مقداره (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار غير قابل للرد ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان وان مدة الاعلان (١٥) خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ نشر آخر إعلان مستصحبين معهم المستمسكات التالية:

١-هوية غرفة تجارة بغداد مجددة لعام ٢٠١٠.
٢-التأمينات القانونية بصك مصدق او خطاب ضمان بنسبة (١٪) واحد بالمئة لأمر الهيئة وباسم الشخص المشارك حصراً.
٣-تقديم ما يؤيد الاشتراك في اعمال مماثلة.
٤-عقد تأسيس الشركة مع بيان الموقف المالي للشركة للسنوات الثلاثة الماضية.
٥-كتاب مخالصة من الهيئة العامة للضرائب لعام ٢٠١٠ معنون الى الهيئة حصراً.
٦-وصل شراء العطاء.
٧-يكون التجهيز وفق الجدول المرفق مع العطاء.
٨-تكون مدة التجهيز (٩٠) تسعون يوماً من تاريخ توقيع العقد.
٩-تقديم مستمسكات شخصية (هوية الاحوال المدنية، شهادة الجنسية العراقية، البطاقة التموينية ، بطاقة السكن).
١٠- تهمل العطاءات غير المستوفية للشروط القانونية.
١١- الهيئة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.
١٢- تقبل العطاءات لغاية الساعة (١٢) الثانية عشرة من يوم الخميس ٢٠١٠/٥/٢٧.

وزارة الصناعة والمعادن
الشركة العامة للصناعات النسيجية
(ص.ب ٢) - حلة- عراق
E-Mail:nasseg hilla@yhoo.com / www.nsseghilla.com

إعلان / مناقصة رقم: ٨/م/ص ن ح-١/٢٠١٠
تاريخ الغلق: ٢٠١٠/٥/٣٠

تعلن الشركة العامة للصناعات النسيجية في الحلة/ أحد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن حاجتها الى:- مواد أولية لمشروع الأكياس المنسوجة/ لمصنع نسيج الحلة وحسب المواصفات والشروط التي يمكن الحصول عليها من القسم التجاري في مقر الشركة الكائن في الحلة أو من مكتب الشركة في بغداد/ شارع السعدون لقاء مبلغ قدره(٥٠٠٠٠) خمسون الف دينار فقط غير قابل للرد على ان ترفق مع العطاء تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان . يمكن الاطلاع على مواصفات المادة المطلوبة وكذلك الشروط العامة للمناقصة على:-

موقع الشركة الالكتروني: E-Mail: nasseg hilla@yahoo.com و www.nasseg hilla.com
أو موقع الوزارة الالكتروني: E-mail:economic__tenders@yahoo.com و www.industry.gov.iq
أو على الموقع الالكتروني: webmaster@nmc.gov.iq

... مع التقدير...

المدير العام
رئيس مجلس الادارة

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات

العدد/ ٧٤٣
التاريخ/ ٢٠١٠/٥/٤

مناقصة رقم (١٢) / إعلان للمرة الثانية

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن أجراء مناقصة عامة للمرة الثانية للمشاريع الموضحة في الجدول المرفق أدناه الخاص بمديرية الموارد المائية في المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٠ استناداً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لاعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتباراً من يوم الخميس الموافق ٢٠١٠/٥/١٣ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٠/٥/٢٤ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقاً للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٦٠) يوماً أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.
٢- تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتباراً من تاريخ غلق المناقصة.
٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.
٤- عنوان البريد الالكتروني للدائرة المسؤول عن المناقصات: info@almuthanaconstructioncommittee.com والموقع الالكتروني للدائرة: www.almuthanaconstructioncommittee.com والموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات: www.almuthana-iq.com
٥- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.
٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف إليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.
٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:
مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد
٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد أو من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.
٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
١٠- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٠/٥/٢

مناقصة رقم (١٢)
إعلان للمرة الثانية
مشاريع مديرية الموارد المائية في المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	إنشاء منفذ الحجامة	السماوة	١٠/إنشائية	٥٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء
٢	إعادة تأهيل محطة ضخ السوير	المجد	١٠/كهربائية وميكانيكية	٥٠٠٠٠	
٣	إنشاء سايفون تقاطع جدول النجمي مع مبزل الرميثة الشرقي الرئيسي	الرميثة	١٠/إنشائية	٥٠٠٠٠	
٤	تنظيم منافذ جدول العباسية	الرميثة	١٠/إنشائية	٥٠٠٠٠	
٥	إنشاء جسر سيارات على جدول العوجة مقابل ثانوية ابن حيان	الوركاء	١٠/إنشائية	٥٠٠٠٠	